



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل / كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّة

آداب الرافدين

مجلة فصلية علمية محكمة

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الموصل

العدد التسعون / السنة الثانية والخمسون

صفر - ١٤٤٤ هـ / أيلول ١٥ / ٢٠٢٢ م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN 0378- 2867

E ISSN 2664-2506

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com

URL: <https://radab.mosuljournals.com>



المجلة العراقية

مجلة محكمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثقة في الآداب والعلوم الإنسانية
باللغة العربية واللغات الأجنبية

العدد: التسعون السنة: الثانية والخمسون / صفر - ١٤٤٤هـ / أيلول ٢٠٢٢م

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيباني (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الموصل/العراق
الأستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور مقداد خليل قاسم الخاتوني	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرابية	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأردن
الأستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأستاذ الدكتورة سوزان يوسف أحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأستاذ الدكتورة غادة عبدالنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندرية
الأستاذ الدكتور كلود فيننثز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلبي/فرنسا
الأستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأستاذ المساعد الدكتور سامي محمود إبراهيم	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير :

م.د. خالد حازم عيدان	مقوم لغوي/ اللغة العربية
م.م. عمّار أحمد محمود	مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية

المتابعة:

مترجم. إيمان جرجيس أمين	إدارة المتابعة
مترجم. نجلاء أحمد حسين	إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

- ١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=signup> .
- ٢- بعد التسجيل سترسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنه سَجَّلَ فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=login> .
- ٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلق به وبحثه ويمكنه الاطلاع عليها عند تحميل بحثه .
- ٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :
 - تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦ / المتن: بحرف ١٤ / الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذكر آنفًا .
 - تُرتَّب الهوامش أرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
 - يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأخير، وترجيح جهة القبول أو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونية ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .
- ٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :
 - يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .
 - يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
 - يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمّا الشروط العلميّة فكما هو مبين على النحو الآتي :

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليّة البحث) .
 - يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيّة أو فرضيّات تعبر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلّها أو دحضها علميًّا في متن البحث .
 - يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأنّ يحدّد الغرض من تطبيقها.
 - يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
 - يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتّبع فيه .
 - يجب مراعاة تصميم البحث وأسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.
 - يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثيّة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
 - يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثيّة أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .
- ٧- يجب على الباحث أن يدرك أنّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلّتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكرية ولا تعبّر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير فاقترضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتويات

الصفحة	العنوان
بحوث اللغة العربية	
30-1	تنوع الأوجه الإعرابية للمرفوعات في كتاب (تمرين الطُّلاب في صناعة الإعراب) للشيخ خالد الأزهرى(ت905هـ) نسرين أحمد حسين الساداني ومحمد ذنون فتحي
55 -31	الوعي بتاريخ العجم القديم في الشعر الجاهليّ -الأكاسرة أنموذجاً- إسلام صديق حامد و باسم إدريس قاسم
80 -56	التوجيه الصوتي لظاهرتي (الإظهار والإدغام) عند الدمياطي (ت:1117هـ) في كتابه (إتحاف فضلاء البشر) -دراسة تحليليّة- كلاله أحمد كاللي وعبد الستارفاضل خضر
105 -81	دلالة ظاهرة العدول في كتاب (معتك الأقران) للسيوطي (ت911هـ) (التذكير والتأنيث - أنموذجاً - ليندا باكو ز أبرم ومنال صلاح الدين الصقّار
116 -106	الإشارات تمارة نبيل اليامور وأن تحسين الجلي
151 -117	مقدمة في علم حروف الهجاء في باب الألف اللينة محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت817 هـ) تحقيق و دراسة رافع إبراهيم محمد إبراهيم
185 -152	(التشبيه المركّب في كتاب مداواة النفوس وتهذيب الأخلاق لابن حزم الأندلسي (ت:456هـ) علي عبد علي الهاشمي وشيماء أحمد محمد
204 -186	الشاهد النحويّ الشعريّ في شروح اللّمع لابن جيّ (ت 392هـ) معجم وتوثيق _ باب المفعول المطلق أنموذجاً -- خالدة عمر سليمان وصباح حسين محمد
237 -205	التأويل في ضوء التداوليّة المعرفيّة نماذج مختارة من شعر محمد بن حازم الباهليّ علا هاني صبري وعبدالله خليف خضير
273 -238	التعليل الصرفي في الدرس اللغوي لأبنية الأفعال المزيدة عند ابن جيّ (ت:392هـ): الخصائص محوراً مصعب يونس طركي سلوم وهلال علي محمود
295 -274	سيمولوجيا الاسم ودوره في تصوير البعد الاجتماعي للشخصيّة الروائيّة قراءة في رواية (رياح الخليج) لإبراهيم السيد طه حارث ياسين شكر المشاطة
322 -296	الإظهار في مقام ضمير الرفع (المتّصل، المنفصل، دراسة نحويّة دلالية في كتاب رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين للنوويّ ت 676 هـ فاتن سالم محمود ورحاب جاسم العطوي

358 - 323	مرويات الأسعديّ من كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني جمعٌ ودراسة سعد خطاب عمر
394 - 359	موقف المستشرق غارسيه غومس من الشعر الأندلسي سعدية أحمد مصطفى
428 - 395	الخوف الدينيّ في الشعر الأندلسيّ في القرن الخامس الهجريّ رعدة بسمان الصائغ وفؤاز أحمد محمد
454 - 429	المرجعيات الثقافية في رواية يوليانا لنزار عبدالستار قيس عمر محمد
476 - 455	شعرية العنونة في شعر أحمد جار الله محمد طه عبد المعين
507 - 477	ميمية ابن الروميّ في رثاء البصرة دراسة أسلوبية طارق حسين علي
540 - 508	المشتقات في القصائد المعلقة دراسة صرفية دلالية معلقة زهير بن أبي سلمى أنموذجاً نجيب محمود علاوي
بحوث التاريخ والحضارة الإسلامية	
651 - 541	صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: 764هـ/1363م) وعلاقته بعلماء عصره نهال عبد الوهاب وناصر عبد الرزاق عبد الرحمن
693 - 652	حركة مجتمع السلم (حمس) ودورها السياسي في الجزائر أحمد خالد أحمد وسعد توفيق عزيز البرّاز
620 - 694	الجدور التاريخية للمغول والبداية الرسمية لقيام دولتهم سنة 603هـ/ 1205م زياد علاء محمود ونزار محمد قادر
644 - 621	محكمة العدل الدولية وقضايا العرب في المغرب العربي (1973-1998) قضية شريط أنسام أديب الضاحي ومجول محمد محمود أوزو نموذجاً
691 - 645	هجرة القبائل من الجزيرة العربية إلى العراق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هاشم عبد الرزاق صالح الطائي وعلاقتها بالسلطة العثمانية
720 - 692	أزمة المياه وأثرها على دول حوض النيل من القرن العشرين ولغاية عام 2015 إطلال سالم القس حنا
740 - 721	الملامح الاقتصادية من خلال كتاب قوانين الدواوين لابن مماتي (606هـ-1209م) أشرف عبد الجبار محمد
767 - 741	الأحوال الاقتصادية في العصر الراشدي نشتيمان علي صالح
794 - 768	التحديات التي واجهت الملك فيصل 1921-1933 محمود أحمد خضر المعماريّ وعبّاس إسماعيل الرّؤاس

822 - 795	جند السودان الغربي في عهد المرابطين وأسلحتهم فائز فتح الله الرعّاش
بحوث علم الاجتماع	
877 - 823	اضطرابات الأكل وعلاقتها بحل المشكلات لدى ربّات البيوت في مركز مدينة أربيل مؤيّد إسماعيل جرجيس و سلمى حسين كامل
938 - 878	الحوار الدينيّ وبناء السلام وترسيخ التعايش السلميّ في العراق الحاليّ الحوار المسيحيّ-الإسلامي نموذجاً عذراء صليوا شيتو
بحوث الفلسفة	
965 - 939	الذاكرة والتذكر بين هنري برجسون وبول ريكور – مقارنة مفاهيميّة فتر ميسّر سعيد و أحمد شيّال غضيب
بحوث الشريعة والتربية الإسلامية	
995 - 966	ياق القرآنيّ في ورود الصفات الخبرة الموهمة للتجسيم ياسر عبد العزيز سيدويش و ظافر محمد عبدالله
بحوث المعلومات وتقنيات المعرفة	
1020 - 996	التحوّل لخدمات المعلومات الرقمية في المكتبات الجامعيّة العراقيّة سلام جاسم عبدالله العزّي
بحوث علم النفس وطرائق التدريس	
1045 - 1021	تقويم كتاب مادة الأدب والنصوص للصف الرابع العلميّ من وجهة نظر تدريسيها عدنان حازم عبد أحمد
1103 - 1046	المرونة المعرفيّة وعلاقتها بأساليب التعلّم لدى طلبة كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة في جامعة الموصل شيماء طلب النجماويّ
بحوث القانون	
1146 - 1104	الإطار المفاهيميّ لمنظومة الأمن العام مصلح جميل أحمد و مجيد خضر أحمد

التعليل الصرفي في الدرس اللغوي لأبنية الأفعال المزيدة عند ابن

جني (ت: 392هـ): الخصائص محوراً

مصعب يونس طركي سلوم* و هلال علي محمود*

تأريخ التقديم: 2021/11/8

تأريخ القبول: 2022/1/8

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة موضوع التعليل الصرفي في الدرس اللغوي لدى ابن جني في كتابه الخصائص، الذي يمثل النضج الفكري للدرس اللغوي لديه، وقد سارت الدراسة في مسارين أساسيين، تمثل المسار الأول بالتعليل الصرفي للمسائل اللغوية عامة، وتمثل المسار الثاني بالمسائل الصرفية المعللة تعليلاً صرفياً ولغوياً، وقد جرى تناول ذلك بالدرس والتحليل والبيان والتوضيح عبر الإفادة من آراء العلماء السابقين أمثال: الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي، وكذلك آراء العلماء اللاحقين كالرضي والسيوطي وغيرهما.

وابن جني قد أتى بالمسائل المشككة المتعلقة بالأبنية الصرفية سواء أكانت أفعالاً أم أسماء، ثم شرع في تعليل هذا الإشكال على وفق قواعد محددة استنبطها من طبيعة السماع في الاستعمال اللغوي في العربية، ومن المحاكمة العقلية القائمة على القياس بوصفه أصلاً من الأصول التي تُشتق منها البنى، وقاعدة من قواعد استخراج مجهول من معلوم، فضلاً عن القياس على قواعد عامة، نحو مراعاة النظير، والحمل على المعنى، والقول في الاطراد والشذوذ وغيرها.

الكلمات المفتاحية: السماع، المعنى، القياس.

* طالب ماجستير/قسم اللغة العربية/كلية التربية الأساسية/جامعة الموصل .

* أستاذ/قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الموصل .

المقدمة

الحمد لله العليم الأول، الذي هداانا للعلم ويسر لنا كل السبل، وجعلنا خير الأمم وأفضل الملل، وشفانا من أدران الجهل والعلل، والصلاة والسلام على خير عابد لله وأكرم ولي، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أولي الخصائص السامية والفضل، أما بعد: فإن القارئ لتراث لغتنا العربية الخالدة يجد نفسه يقرأ بحراً زخاراً لا ينضب كيف لا؟ وهي لغة القرآن الكريم كلام الباري جلّ وعلا؛ لذا انشغل الباحثون قديماً وحديثاً بدراسة هذا التراث حفظاً وشرحاً وتحليلاً وتأويلاً، ومن هذا التراث كتب العالم الفذ ابن جني -رحمه الله تعالى-، ولعل أخص كتبه كتاب (الخصائص) ذلكم الكتاب الذي يزخر بعلوم العربية الزاهية، الذي نجده في كثير من المسائل قليلة العبارة غزيرة المعاني والإشارة.

لا يخفى على كل متخصص بالعربية أهمية علم الصرف الذي يضاهي علم النحو، فالنحو والصرف قسيمان، ولكل علم منهما موضوعاته ومسائله ومصطلحاته. ومما لا بدّ من الإشارة إليه أن التعليقات الصرفية من المسائل التي يحتاجها كل دارس لفنّ الصرف.

ولم يكن السّير في طريقة التعاطي مع المادة العلمية سيراً بلا ضوابط، وإنّما سارت الدراسة بإضاءة على المصطلح الصرفي والتنظير له على قدر الاحتياج لذلك، ثم بيان المسألة المعلّلة، وتوضيح حيثياتها عبر مناقشتها حتى تتبين القاعدة التي على أساسها جرى التعلييل.

والمنهج المتّبع في البحث في التعلييل الصرفي وصفيّاً تحليليّاً انتقائيّاً، فالمسائل الصرفية التي ذُكرت في الخصائص، ثم التعليق عليها لأجل التيسير والإيضاح، ثم اتباعها بتعلييلات علماء اللغة الذين سبقوا ابن جني وممن تلوه، أمثال سيويوه (ت: 180هـ) والمبرد (ت: 285هـ) وابن السّراج (ت: 316هـ) وابن عصفور (ت: 597هـ) وابن يعيش (ت: 643هـ) وابن الحاجب (ت: 646هـ) وغيرهم ممن جرى الاطلاع على تعلييلاتهم، سواء المتقدمون منهم أم المتأخرون، وما عُرضَ من هذه التعلييلات في كتب المحدثين وما طابق منها لما ورد في كتب علم اللغة

الحديث، كل ذلك لأجل إعطاء صورة واضحة عن التعليل الصرفي، وأسلوب ابن جني وطريقته في التعليل، واعتمد منهج البحث على الاستقراء والتحليل.

التمهيد

قراءة في التعليل من حيث اللغة والمفهوم

أولاً: دلالة التعليل في اللغة:

التعليل هو مصدر الفعل (عَلَّلَ)، قال الخليل (ت:170هـ): "العَلَّلُ: الشربة الثانية"⁽¹⁾ والعَلَّالة بالضم بقية اللبن، وبقية كل شيء، حتى بقية جري الفرس، والعَلَّة بالكسر هي المرض، وصاحبها مُعْتَل، والعَلَّة يَشْغُلُ صاحبها عن وجهه، وأما العليل فهو المريض.⁽²⁾ و"نو عِلالة: أراد جرياً بعد جري مثل: عَلَّلَ الماء شيئاً بعد شيء وشرباً بعد شرب"⁽³⁾.

وللتعليل معنى آخر: "التعليل سقي بعد سقي... وعَلَّ الضارب المضروب: إذا وقع عليه الضرب... واعتَلَّ أي مَرَضَ، فهو عليل"⁽⁴⁾

لذا يُقال: "وعَلَّ الإنسان عِلَّة مَرَضٍ والشيء إذا أصابته العِلَّة وعَلَّلْتُهُ بالشراب عللاً وعَلَّلاً سقيته بعد نهل"⁽⁵⁾

ثم إن: "العَلَّ والعَلَّ والعَلَّ: الشربة الثانية، وقيل: الشرب تباعاً، ويُقال: عَلَّ بعد نهل، وعَلَّ يَعْلَهُ وَيَعْلُهُ إذا سقاه السقية الثانية"⁽⁶⁾، دلالة العلة بمعنى المرض قد جاءت

(1) العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د:ت: 88/1، وينظر: مقاييس اللغة، د أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، اعتنى به د. محمد عوض مرعب و الأتسة فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1429هـ-2008م: 624.

(2) م.ن.

(3) جمهرة اللغة، د أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى، 1987م: 1012/2.

(4) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987م: 1773/5.

(5) الأفعال، أبو القاسم، علي بن جعفر بن علي السعدي، المعروف بابن القطّاع الصقلي (المتوفى: 515هـ)، عالم الكتب، الطبعة: الأولى 1403هـ - 1983: 386/2.

(6) لسان العرب، د محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت: 711هـ) دار صادر - بيروت، الطبعة الرابعة، 1414 هـ: 467/11.

من العلة التي تدل على الحال بالمحل فيتغير به بذلك حال المحل، وقد أطلق على المرض علة اشتقاقاً من هذا المعنى؛ لأن "بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف"⁽¹⁾ منهج ابن جني في التعليل:

حينما نصل إلى ابن جني، نرى فيه أرفع مشارق الصنعة ويعدُّ زعيم أهل ذلك العصر بلا منازع⁽²⁾، فقد نضجت عنده المسائل اللغوية واتضحت معالمها، فكان مقعداً لها ومسوّغاً لأخرى، وذلك بطرائق تحليلية وتطبيقية عميقة، كاشفاً عن مقاصد اللغة وأسرارها، ورأسماً طريقاً يسيراً لمن بعده من أهل اللغة وغيرهم.

فقد وقف ابن جني "أمام علل النحو وقفة طويلة يدرس ويصف ويحلل ويصنّف، فأتى من ذلك بما لم يسبق إليه من قبل وما لم يلحق فيه من بعد، وكانت غاية ابن جني أن يبين حكمة العرب في لغتهم، ويردّ على من وهى عليهم أو ادّعى ضعفها، وقد عقد لذلك فصلاً خاصاً ردّ فيه على من اعتقد فساد علل النحويين"⁽³⁾.

التعليل الصرفي لأبنية الأفعال المزيدة:

كما أن لدراسة البنى الصرفية أهمية كبرى لا تقل عن أهمية دراسة التركيب، وذلك لعلاقتها بالكلمة نفسها وما يطرأ عليها من تغييرات في حروفها وحركاتها وسكناتها؛ لذا "يحتاج إليه جميع أهل العربية...لأنه ميزان العربية، وبه تُعرف أصولُ كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها"⁽⁴⁾، من هذا المنطق احتاج الصرفيون إلى مقياس

(1) تاج العروس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، لمجموعة من المحققين، دار الهداية، دت: 47/30.

(2) التعليل النحوي في كتاب (المقتصد) لعبد القاهر الجرجاني، شهير عبدالغني محمد صالح، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل 1433هـ-2012م: 16.

(3) النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها: 120، وينظر: الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، طبعة مزينة ومنقحة (ثلاثة أجزاء) دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، 1990: 185/1.

(4) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة 1373هـ - أغسطس سنة 1954م: 2/1.

مقياس لضبط كلام العرب، فاختاروا مادة ثلاثية توزن بها جميع الألفاظ وهي (ف ع ل) لأسباب عدة؛⁽¹⁾ منها كون الأفعال والأسماء الثلاثية الأصول أكثر من غيرها فقد ذكر ابن جنّي: "الثلاثي الذي هو أكثر استعمالاً وأعمُّ تصرفاً"⁽²⁾ في اللغة العربية،⁽³⁾ فسمّوا الأصل الأول: فاء الكلمة، والأصل الثاني عين الكلمة، والأصل الثالث لام الكلمة، فقابلوا هذه الأصول بأصول الكلمة المراد وزنها بالحركات والسكون فيبيّن الزائد فيها، وعند استقرار الصرفيين لأحرف الزيادة وجدوها عشرة أحرف تجمعها كلمة "سألتمونيها" أو "اليوم تنساه"⁽⁴⁾، و تكون الزيادة بغير هذه الحروف؛ فيكون إمّا بالتضعيف أو بالإلحاق.

أما الغرض من هذه الزيادة فهو التعبير عن معنى مقصود بذاته، قال ابن عصفور: "والتصريف ينقسم قسمين: أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني،... والآخر: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة نحو تغييرهم "قَوْلَ" إلى "قال" "⁽⁵⁾.

والأفعال المزيّدة تكون على أنواع منها مزيّدة بحرف واحد وهو الهمزة (صيغة أفعّل) والتضعيف (صيغة فاعّل) والألف (صيغة فاعل) وهناك مزيّد بحرفين وهما الهمزة والتاء (صيغة افتعل) والهمزة والنون (صيغة انفعل) أو الهمزة والتضعيف (إفعل)، المزيّد بثلاثة أحرف وهي الألف والسين والتاء بصيغة (استفعل) فضلاً عن

(1) ينظر: المهذب في علم التصريف، د. هاشم طه شلاش، د. صلاح مهدي الفرطوسي، عبد الجليل عبد حسين: 47.

(2) الخصائص: 376/1.

(3) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي دكتور عبدالصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت 1400هـ-1980م: 65-66.

(4) شرح الشافية: 330/2.

(5) الممتع في التصريف: 32-31/1.

المزيد بالإلحاق⁽¹⁾. وسنأتي إلى هذه الأنواع مفصلاً المذكورة في التعليل الصرفي في الدرس اللغوي عند ابن جني.

المبحث الأول

التعليل الصرفي للأفعال المزيدة بحرف

1. التعليل الصرفي لبناء أفعال

تعليل العدول عن (يؤكرم) إلى (يُكرم):

قال ابن جني: "ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض، في نحو حذفهم الهمزة في نكرم، وتكرم، ويكرم؛ لحذفهم إياها في أكرم؛ لما كان يكون هناك من الاستتقال، لاجتماع الهمزتين في نحو أؤكرم"⁽²⁾، وقد علل ذلك بحمل الفرع على الأصل في صيغة "أفعل" نحو "أكرم" ففي الأصل تجتمع الهمزتان في مضارعه همزة "أفعل" وهمزة حرف المضارع، فالعلة في العدول عن الحمل على الأصل لدفع الاستتقال في اجتماع الهمزتين؛ إذ يتم حذف إحدى الهمزتين (يكرم) لتكون فرعاً يحمل على الأصل (يؤكرم) ، أي: إنَّ الفعل الذي على بناء (أفعل) على نحو: أكرم من مضارعه الخاص بالمتكلم المفرد، فيقول: أنا أكرم، إلا أنَّ الأصل: أؤكرم ، فجري حذفها استتقالاً عن النطق بهمزتين ، ثم حُملت الفروع: نحن نكرم ، وهو يكرم ، وأنت تكرم على الأصل: نحن نؤكرم ، وهو يؤكرم، وأنت تؤكرم، في المتكلمين ، والغائب والمخاطب على التتابع.

قال المبرّد: "إنَّ الفعل إذا خرج من الثلاثة إنما يخرج لزائد يلحقه... فأما بنات الثلاثة فإنَّ الهمزة تلحقها أولاً، فيكون الفعل على (أفعل) نحو أخرج وأكرم، ويكون المستقبل نحو يُخرج ويكرم وكان الأصل أن يكون وزنه يُؤفعل فحذفت الهمزة؛ لأنه كان يلزمه إذا أخبرنا عن نفسه أن يجمع بين همزتين وذلك ممتنع، فلما كانت

(1) ينظر: ابنية الصرف كتاب سيبويه الدكتورة خديجة الحديثي مكتبة لبنان ناشرون الطبعة الاولى بيروت لبنان، 2003: 262 وما بعدها.

(2) الخصائص: 112/1.

- زائدة وكانت تلزم ما لا يقع في الكلام مثله حُذفت وأُتبعَت حروف المضارع الهمزة كما جرى في باب وعد مجرى الياء⁽¹⁾.
- وقال ابن السراج معللاً ذلك: "لأن ذلك كله من أكرم فالأصل الذي هو الكاف والراء والميم موجودٌ في جميعها، فالكاف فاء والراء عين والميم لام فعلى هذا يجري جميع الكلام في كل أصلي وزائد"⁽²⁾، وذكر ابن الحاجب أن أصل مضارع (أَفْعَلْ يُؤَفِّعُ) إلا أنه رُفِضَ لما يلزم من توالي الهمزتين في المتكلم فخفف في الجميع، وقوله: "فإنه أهْلٌ لأن يؤكرما"⁽³⁾ فعده شاذاً وشرح الرضي من قوله: "من توالي الهمزتين" إنما حذفت الهمزة الثانية من أؤكرم مع أن قياسها قلبها واواً كما في أؤيدم على ما يجيء في باب تخفيف الهمزة لكثرة استعمال مضارع باب الإفعال، فاعتمدوا التخفيف البليغ وإن كان على خلاف القياس⁽⁴⁾.
- وقال ابن الأنباري: "وإنما حُذفت إحدى الهمزتين من أكرم لأن الأصل فيه (أُكْرِمَ) فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما؛ فحذفوا إحداها تخفيفاً، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف"⁽⁵⁾. أي أن حكم الحذف بسبب الثقل في (أُكْرِمَ) انسحب على الأفعال: نؤكرم ، ويؤكرم ، وتؤكرم؛ كذلك على الرغم من انتفاء علة الثقل فيها؛ وذلك حملاً للفرع على الأصل.
- والمنظور في الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة أن بناءه تحول من (فَعَلَ) الثلاثي المجرد إلى (أَفْعَلَ) المزيد، وهذا التحول جاء بزيادة من خارج بنيته، وكما كان الأصل
-
- (1) المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمُبَرِّد (المتوفى: 285هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. - بيروت، د.ت: 72/1.
- (2) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، لبنان - بيروت، 1417هـ - 1996م: 334/3.
- (3) شرح الشافية للرضي: 139/1؛ وينظر: الشاهد في الخزانة للبغدادى صاحب خزانة الأدب وهو الشاهد الثالث والعشرين، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد: 58/4.
- (4) شرح الشافية للرضي: 143/1.
- (5) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 12/1؛ وينظر: الممتع في التصريف: 280/1؛ وهمع الهوامع، السيوطي: 463/3.

كذلك صارت الهمزة طارئة، فضلاً عن كونها مزيدة، فكانت عُرْضةً للتغيير، مع أن الهمزة معروضة أساساً للتغيير في أصلها في الواقع اللغوي كونها أختاً للألف، الذي هو من حروف العلة، فطروء الحذف عليها في الفعل المزيد الذي على بناء (أفعل) أمر متقبل، فالطارئ على الأصل أدعى للتغيير سواء أكان بالحذف أم بالقلب.

2. التعليل الصرفي لبناء (فعل):

التضعيف في العربية هو تكرار حرف ودمجه أو فنائه في حرف آخر من جنسه فَيَسْكُنُ والأول ويُحرِّك الثاني ضمن الكلمة الواحدة فيكون صيغة "فعل"، وهذه الصيغة تمتاز بكثرة التداول في كلام العرب وذلك لأهمية التضعيف في عين الفعل الثلاثي وفاعليته الدلالية على وفق ما يقتضيه السياق اللغوي، والتضعيف هو يكون حرفان من جنس واحد، فيسكن الأول ويُحرِّك الثاني، وهو إجراء صوتي مسوّغه الاتفاق الصوتي الكامل حيّزاً وصفة.

وهذا ما أكّده ابن جني، إذ ذهب إلى أن قوة الفعل متأتبة من قوة الحرف المُضَعَّف الذي يُقابل عين الفعل فجعل العين أقوى حروف صيغة "فعل"؛ وعلل ذلك بأن العين موقعها وسط الصيغة؛ أي في قلب الصيغة والفاء واللام يحيطان بها كأنهما سياج لها، فضلاً عن كونهما (الفاء واللام) معرّضين للإعلال والحذف، فقال: "من ذلك أنهم جعلوه تكرير العين...دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا: كسّر، وقطّع، وفتح، وغلّق. وذلك لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنوفة بهما، فصارا كأنها سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها ولذلك نجد الإعلال بالحذف فيهما دونها"⁽¹⁾.

وزاد على ما تقدّم: "وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدال على قوة الفعل. فهذا أيضاً من مساومة الصيغة للمعاني"⁽²⁾. وقد فصل القول في الطريقة التي تمّ بها التضعيف بقوله: "والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت، ألا ترى أنك في قطع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة،

(1) الخصائص: 157/2.

(2) م. ن: 157/2.

وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدعمه... فإن أنت أزلت الوقفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه وإدغامه فيه أشد لجذبه إليه وإحاقه بحكمه , فإن كان الأول من المثليين متحركاً ثم أسكنته وأدغمته في الثاني فهو أظهر أمراً وأوضح حكماً⁽¹⁾.

وذكر سيبويه أن التضعيف فيه ثقل على ألسنتهم، من حيث أن تكرار صوتين من جنس واحد في عين الكلمة يكون ثقیلاً على اللسان، ولو كانا مختلفين لكان النطق بهما أخف، فقال: "اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد"،⁽²⁾ فإدغام الصوتين المتمثلين يخفف النطق بهما شرط أن يكون الأول ساكناً والثاني متحركاً، وهذا الشرط لازم كي لا تحصل هناك مهلة أو وقفة بين الصوتين، أي لا تفصلهما حركة، فوضح ذلك بقوله: "فلما صار ذلك تبعاً عليهم إدراكوا في موضع واحد ولا تكون مهلة، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعة واحدة"،⁽³⁾ والذي نخلص إليه فيما تقدّم أن في هذا اقتصاد في الجهد النطقي وخفة في الصيغة الحاصلة، فاشتراط سيبويه سكون العين الأولى، قائلاً: "ومع هذا أن العين الأولى تكون أبداً ساكنة"⁽⁴⁾ وعلل ذلك بقوله: "لأن الفاء تحرك وبعدها العين، ولا تحرك العين وبعدها العين أبداً"⁽⁵⁾.

وكذلك وجود خلاف بين علماء اللغة في المضغف (أي المثليين) على حد قوله، عن الزائد أيهما هو، فذكر مذهب الخليل بقوله: "فمذهب الخليل في ذلك أن الأول منهما هو الزائد؛ ومذهب يونس... أن الثاني منهما الزائد ، وقد وجدنا لكل من القولين

(1) الخصائص: 142/2؛ وينظر: 229/3 و 269/3.

(2) الكتاب: 417/4.

(3) م.ن.

(4) م.ن: 418/4.

(5) م.ن؛ وينظر: صيغة فعل في القرآن الكريم-دراسة صرفية دلالية، د.أحلام ماهر محمد حميد:

مذهباً⁽¹⁾، وعلّل الخليل بأنه قابل الطاء الأولى من الفعل (قطّع) ونحوه كواو حوقل، وياء بيطر، أما يونس بن حبيب فقد قابل الطاء الثانية كواو جهور، ودهور. أما ابن جنّي فقد وازن بين المذهبين وأيدّها ولم يرجح مذهباً على آخر، قال: "ووجدتُ أنّ أشياء في هذا المعنى يشهد بعضها لهذا المذهب، وبعضها لهذا المذهب"⁽²⁾، فمن هذه الأشياء منها أنّه ذكر أنّ العرب عندما ألحقوا الثلاثي بالرباعي فقالوا: مهّد وجلب، إلحاقاً بجعفر، فالميم والهاء والداال في (مهّد) تساوت مع الأصول الثلاثة وهي (الفاء والعين واللام) وعند مقابلتها بـ (جعفر) بقيت الراء، ولأجل إلحاق (مهّد) بـ (جعفر) كرّر اللام التي هي الداال الثانية المقابلة لـ (راء) في (جعفر)، وذكر أنّ هذا الشاهد يقوي قول يونس. وكذلك جلب. ⁽³⁾

وذكر أيضاً مذهب الخليل فقال: "فأمّا ما يشهد للخليل لأشياء، منها: ما جاء من نحو فعوّل، وفعيّل، وفعلّل، و... نحو غوّدن، وحفيّد وعقنّل و... وذلك أنّك قد علمت أنّ هذه المثل التي تكررت فيها العينان إنما بتقدم على الثانية منهما الزائد لا محالة؛ أعني واو فعوّل وياء فعيّل ونون فعلّل... فكذاك ينبغي أن يكونا إذا التقيا غير مفصول بينهما في نحو فعّل، وفُعّل وفُعّال..."⁽⁴⁾.

فتعليله بأنّ العين الأولى من فعّل، فُعّل، تكون ساكنة، فقال أو شبه هذه الأحرف الزوائد (أعني الواو في فعوّل والياء في فعيّل والنون في فعلّل) بـ (العين الأولى) الساكنة في فعّل، فعّل هذا الشبه بقوله: "لسكونها أشبه بعين فعّل الأولى لسكونها أيضاً"⁽⁵⁾ موازنةً بعينها الثانية المتحركة وقد اتّبع في ذلك مذهب سيبويه في أنّ المذهبين المذهبين كليهما صحيحان إذ قال: "وكلا الوجهين صواب ومذهب"⁽⁶⁾.

(1) الخصائص: 63/2.

(2) الخصائص: 64/2.

(3) م.ن: 65/2.

(4) م.ن: 66/2.

(5) م.ن: 67/2.

(6) الكتاب: 329/4.

وذهب ابن عصفور إلى ما ذهب إليه الخليل فيقول: "والصحيح عندي ما ذهب إليه الخليل من أنّ الزائد منهما هو الأول بدليلين: أحدهما أنّهم لمّا صغروا (صمّحاً) قالوا: (صُمِّمِج) فحذفوا الحاء الأولى، ولو كانت الأولى هي الأصلية والثانية زائدة لوجب حذف الثانية؛ لأنه لا يُحذف في التصغير الأصل...والآخر أنّ العين إذا ضُعفت وفصل بينهما حرف، فإن ذلك الفاصل أبداً لا يكون إلا زائداً نحو (حوقل) و(عقنقل) ألا ترى أنّ الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان.⁽¹⁾

"أمّا ما نراه في أنّ رأي الخليل ومن تبعه من أنّ الأول هو الزائد، لأنّه عدّ حروف العلة ساكنة فقابلها بالساكن الذي هو الحرف الأول من (سَلَم) في حين ينصّ على أنّ حروف العلة هي حركات طويلة فالألف يعدّها المحدثون فتحة طويلة وكذلك الواو، ضمة طويلة والياء كسرة طويلة فهي إذن مصوِّتة، متحرّكة بذاتها وليست ساكنة كما عدّها علماء اللغة القدماء فقابلتها بالساكن من الحروف الصحيحة الصانئة غير جائز"⁽²⁾. وممّا يعزز رأينا هذا ما ذكره ابن جنّي في المذهبين إذ قال: "وهذا قدرٌ من الحجاج مختصر، وليس بقاطع، وإنما فيه الأُنس بالنظير، لا القطع اليقيني"⁽³⁾.

أما غير الخليل فقد جعلوا الزوائد هي الأواخر إذ ذهبوا إلى أنّ المضعف الثاني هو الزائد⁽⁴⁾. بدليل أنّ الواو والياء قد تقعان زائدتين متحركتين ثالثتين، أي إنّهما تقابلان لام الكلمة نحو (جدول) و(عثير) فإذا جعلنا اللام الثانية من (سَلَم) هي الزائدة فهي تقابل الياء من (عثير) والواو من (جدول).⁽⁵⁾

فتعليلُ القدماء ومنهم ابن جنّي أنّهم جعلوا حروف العلة (الصوائت) ساكنة ولم يكن لديهم شيء من علم اللغة الحديث.

والذي يحصل في التضعيف، إدغام حرفين وجعلها حرفاً واحداً، لإرادة المتكلم التخلص من النّقل الناتج عن النطق بحرفين متماثلين صفة ومخرجاً، وهو ما صرّح به

(1) الممتع في التصريف: 206/1-207.

(2) ينظر: صيغة فعل في القرآن الكريم: 30.

(3) الخصائص: 63/2.

(4) الكتاب: 329/4.

(5) م.ن؛ وينظر: أساس البلاغة: 99/2؛ و(عثير) حفرة للأسد.

سيبويه وابن عصفور وأبو علي الفارسي، إذ قال: "وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة فأكرهوا من اجتماع الأمثال، ألا ترى أنهم يدغمون المتقاربة كما يدغمون الأمثال، فالقبيلان من الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خففت تارة بالإدغام وتارة بالقلب وتارة بالحذف".⁽¹⁾

إذ إنّ الإدغام في حقيقته الصوتية "إلّباث الحرف في مخرجه مقدار إلّباث الحرفين في مخرجيهما".⁽²⁾

إذن فالإدغام: النطق بحرف واحد بمدة أطول، وهو الذي سماه ابن جنّي: "تبا اللسان عنهما جميعاً بقوة واحدة".⁽³⁾

وهو عين ما عبر عنه عبد الدائم الأزهري بأنّ الإدغام "يستدعي خلط الحرفين وتصييرها حرفاً واحداً".⁽⁴⁾

وكذلك مذهب المحدثين في أنّ التضعيف على وصف القدماء صوتان من جنس واحد، أولها ساكن وثانيها متحرك، إلا أنّ الواقع الصوتي يؤكد أنّها "صوت واحد طويل، يساوي زمنه زمن صوتين اثنين".⁽⁵⁾ ويُعَلّل ابن جنّي الزيادة في بناء (فَعَلّ) بأنّها قد جاءت بكون اللسان نبا عنها نبوة واحدة.

من دون مناقشة المزيد فيه من الأصل؛ إلا أنّ الواقع اللغوي يقتضي زيادة، فلما كان الناطق ينطق بحرفين لا بحرف واحد، اقتضى الحكم على أحدهما بالزيادة؛ التي هي أنّ المزيد هو الحرف الساكن، وذلك لسببين، أولهما: أنّه قبل الزيادة على بناء (فَعَلّ) الثلاثي، العين فيه متحركة محكوم بحركتها قطعاً على ما هو ظاهر ومحسوب،

(1) الحجة للقراء السبعة: 208/1.

(2) الفلاح في شرح المراح، ابن كمال باشا: 98.

(3) التصريف الملوكي: 240.

(4) الطرازات المعلمة في شرح المقدمة: 160.

(5) المدخل إلى علم اللغة، رمضان عبد التواب: 97؛ وينظر: المدخل إلى علم الأصوات، غانم قدوري الحمد، دار عمار - عمان، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م، 231.

فاقتضى أن تكون الزيادة غيرها. وثانيهما: أن العين الأولى في بناء (فَعَل) المزيد محكوم عليها بالسكون، فسكونها دلّ على أنها طارئة، ولم يؤت بها أَلَا للتعبير عن معنى طارئ احتاجه المتكلم، للدلالة على التكثر والمبالغة أو السلب والإزالة، أو التعدية، أو الصيرورة، أو النسبة وغيرها من المعاني التي خرجت إليها الزيادة في بناء (فَعَل).⁽¹⁾

فيكون بذلك ما ذهب إليه ابن جني في عدم ترجيح الأصل والفرع في العين في بناء (فَعَل)؛ نابع من وجهة نظر صوتية بحثة، ارتكزت أساساً على أن التضعيف ناتج عن ضغط اللسان على حيز الحرف على نحو أطول مما هو عليه حين النطق به منفرداً.

تعليل قلب الواو همزة في الفعل المزيد (أَقَّت):

من الأفعال معتلة الفاء على صيغة (فَعَل) الفعل (أَقَّت). قال ابن جني: "ما علّة قلب واو "أَقَّت" همزة؟ فنقول: علّة ذلك أن الواو انضمت ضمّاً لازماً؛ وأنت مع هذا تجيز ظهورها واواً غير مبدلة، فتقول: وَقَّت. فهذه علّة الجواز إذاً، لا علّة الوجوب".⁽²⁾

وقال في موضع آخر: "كما أنهم لما قالوا: وَقَّت، وأوقات، ومَوَّقَت، ووقَّته أعلمهم ذلك أن همزة "أَقَّتت" إنما هي بدل من واو"⁽³⁾ وزاد: "متى زالت الضمة منها عادت واواً، نحو: مَوَّقَت ومَوَّقَت".⁽⁴⁾

ثم يذكر علّة قلب الواو همزة؛ أن الواو انضمت ضمّاً لازماً، أي اجتمعت الضمة مع الواو -فصار اللفظ ثقیلاً- وقد وردت هذه اللفظة "أَقَّتت" في موضع واحد في القرآن الكريم،⁽⁵⁾ بهذه الصيغة صيغة المبني للمفعول في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ الرُّسُلُ أَقَّتتْ﴾ [سورة المرسلات: 11] وقد ذهب الخليل وتابعه الفراء إلى أن الأصل

(1) ينظر: أوزان الفعل ومعانيها، د.هاشم شلاش: 74.

(2) الخصائص: 165/1-166.

(3) م.ن: 142/1.

(4) م.ن.

(5) ينظر: المحتسب: 198/1، وينظر الخصائص: 245/2.

في كلمة (أُقْتَتَ): وَقَّتَتْ، أي: (فَعَّلْتَ) من الوقت أبدلت فيها الواو همزة مضمومة.⁽¹⁾ ورجَّح سيبويه الوجهين: بقاء الواو أو إبدالها همزة، إذ قال: "اعلم أنَّ هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار، إنْ شئتَ تركتها على حالها، وإنْ شئتَ أبدلتَ الهمزة مكانها".⁽²⁾ وعَلَّ الإبدال بقوله: "وإنَّما كرهوا الواو حين صارت عينها ضمة".⁽³⁾ أي: إنَّ العرب تكره أو تستقل ضمة الواو في أول الكلمة. ثم زاد سيبويه على ذلك بقوله: "وإذا التقت الواوان أولاً [أبدلت] الأولى همزة، ولا يكون فيها إلَّا ذلك؛ لأنَّهم لمَّا استقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا".⁽⁴⁾

وذكر المُبرِّد أنَّ الضمة مستقلة في الواو، لأنَّها من مخرجها، فهمزها جائز⁽⁵⁾ ويدلُّ على ذلك:

أولاً: قراءة أبيّ وعمرو (وَقَّتَتْ) بالواو.⁽⁶⁾

ثانياً: أنَّ أصل الكلمة من الوقت.

ثالثاً: أنَّ كل واو انضمت وكانت ضممتها لازمة؛ فإنها تبدل على الأفراد همزة؛ وسبب ذلك أنَّ الضمة من جنس الواو فالجمع بينهما يجري مجرى المثلين فيكون ثقيلًا؛ لأنَّ الضم على الواو ثقيل، كما كان كسر الياء ثقيلًا.⁽⁷⁾ وهذا الثقل يُفسره الدرس اللغوي الحديث بأنَّه صعوبة البدء بحركة مزدوجة، فجاء بالهمزة في موقعها تصحيحاً لبداية المقطع، حتى يصير عربياً سليماً.⁽⁸⁾

(1) كتاب العين: 199/5؛ معاني القرآن للفراء: 222/3-223.

(2) الكتاب: 331/4.

(3) الكتاب: 331/4.

(4) م.ن: 333/4.

(5) المقتضب: 93/1.

(6) مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 167؛ التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، فخر الدين الرازي:

769/1.

(7) معاني القرآن للفراء: 233/3؛ المقتضب: 93/1؛ دقائق التصريف، 242.

(8) المنهج الصوتي للبنية العربية، 178؛ وينظر: صيغة فعل في القرآن الكريم: 395.

وقد علل ابن عصفور إبدال الهمزة من الواو، تعليلاً مشابهاً لما جاء به علم اللغة الحديث إذ قال: "ثقل الضمة والكسرة في الواو، وذلك أنّ الضمة بمنزلة الواو... فإذا كانت الواو مضمومة فكأنّه قد اجتمع لك واوان".⁽¹⁾

وتابعه الرضي في جواز قلب الواو المضمومة همزة معللاً ذلك بقوله: "وذلك لأنّ الضمة بعض الواو فكأنّه اجتمع واوان" وذهب إلى قلب الواو المستقلة همزة لا ياء لغرض التقارب بين الواو والياء، والهمزة أبعدُ شيئاً.⁽²⁾

3. التعليل الصرفي لبناء (فاعل) وما زيد عليه:

قال ابن جنّي: "فأما ألف فاعل وفعال وفاعول ونحو ذلك فإنّها وإن كانت راسخة في اللّين، وعريقة في المدّ، فليس ذلك لاعتزامهم المد بها، بل المد فيها -أين وقعت- شيء يرجع إليها في ذوقها، وحسن النطق بها، ألا تراها دخولها في (فاعل) لتجعل الفعل من اثنين فصاعداً، نحو ضارب وشاتم، فهذا معنى غير معنى المدّ، وحديث غير حديثه"⁽³⁾ وقد ذكر هذا الموضع في كتابه المنصف.

وقد ميّز بين ألف المد والألف التي هي من حروف الزيادة التي تزداد بعد فاء الفعل وقبل عينه فتكوّن صيغة (فاعل) فذكر أنّ هذه الألف ليست للمد بل إنّ علل هذه الزيادة لإضافة معنى جديد غير معنى المد أو غير معنى الفعل الثلاثي قبل الزيادة ألا وهو معنى (جعل الفعل من اثنين فصاعداً) ، أي بمعنى المشاركة.

ووضّح سيبويه معنى المفاعلة بين اثنين لصيغة (فاعل) قال: "اعلم أنك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلتَ فاعلته".⁽⁴⁾ وذكر أمثلة أخرى مثل: ضاربته وفارقته وكارمته، وزاد: "فإذا كنتَ أنتَ فعلتَ قلتَ: كارمني فكرمته"⁽⁵⁾ أي: أنّ المعنى هنا في (كارمني فكرمته): المغالبة، ووضّح في كلامه عن معاني الصيغة أنّها تأتي بمعنى "أفعل" أيضاً وذكر أمثلة على ذلك مثل ناولته وعاقبته

(1) الممتع في التصريف: 333/1.

(2) شرح الشافية، الرضي: 78/3.

(3) الخصائص: 235/1؛ وينظر: المنصف: 92/1؛ والمقتضب: 100/2.

(4) الكتاب: 68/4.

(5) م.ن.

وعافاه الله، وغير ذلك إذ قال: "وقد يجيء فاعلٌ لا تريد بها عمل اثنين، لكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت⁽¹⁾ فيكون (فاعل) بمعنى الثلاثي المجرد (فعل)."

كما ذكر سيبويه أنها تأتي بمعنى (فعل) وذكر أمثلة على ذلك مثل ضاعفت وضعت⁽²⁾، وقد فصل الرضي في معاني (فاعل) فذكر أنه يأتي بمعنى (فعل) وقال: "أي: يكون للتكثير كفعل" نحو "ضاعفت الشيء" أي كثرت. كضعفته، و"ناعمه الله" كنعمه: أي كثر نعمته بفتح النون⁽³⁾.

وذكر بمعنى (فعل) سافرَ بمعنى سَفَرْتُ: أي خرجت إلى السفر. كما ذكر أيضاً أنه قد يجيء بمعنى جعل الشيء ذا أصله (كأفعل وفعل) نحو (راعنا سمعك) أي: اجعله ذا رعاية لنا كارعنا، و"صاعر خده" أي جعله ذا صعر⁽⁴⁾. وعافاك الله أي جعلك ذا عافية و"عاقبت فلاناً" أي جعلته ذا عقوبة⁽⁵⁾.

أمّا من وجهة نظر علم اللغة الحديث فينظر إلى صيغة (فاعل) بأنها نتيجة تكبير المادة، من تطويل حركة الفاء التي هي الفتحة ومطلها إلى الألف؛ لأنه من جنسها⁽⁶⁾. وهذا ما وافق قول ابن جنّي في مطل الحركات، قال: "إنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها"⁽⁷⁾.

والصيغ الثلاثة من الأفعال المزيدة بحرف واحد هي: (أفعل وفعل وفاعل)، قال فيها ابن جنّي: "فإن قيل: فقد صحَّ أن فاعل، وأفعل، وفعل وإن كانت بوزن دَحْرَجَ- غير ملحقة به، فلم لم تلحق به؟ قيل: العلة في ذلك أن كل واحد من هذه المثل جاء

(1) م.ن؛ وينظر: المخصص لابن سيدة: 310/4.

(2) الكتاب: 68/4.

(3) شرح الشافية: 69/1؛ والنعمة: والفرح والترفع؛ ينظر: الهامش 1 من الصفحة نفسها.

(4) شرح الشافية: 69/1، وقيل صعر خده وصاعره: إذا ماله من الكبر. ينظر: أساس البلاغة: 16/2.

و صيغة فعل في القرآن الكريم: 150.

(5) م.ن.

(6) المنهج الصوتي للبنية العربية، 70.

(7) الخصائص: 317/3؛ وينظر: سر صناعة الاعراب: 32/1، دار القلم؛ وينظر: الدراسات اللهجية

اللهجية والصوتية عند ابن جنّي، 330.

لمعنى. فأفعل للنقل وجعل الفاعل مفعولاً، نحو: دخل، وأدخلته، وخرج وأخرجته. ويكون أيضاً للبلوغ، نحو أحصد الزرع، وأركب المهرة وأقطف الزرع ولغير ذلك من المعاني، وأمّا فاعل فلكونه من اثنين فصاعداً، نحو ضارب زيداً عمراً، وشاتم جعفر بشراً. وأمّا فعل للتكثير؛ نحو غلّق الأبواب، وقطّع الحبال وكسّر الجرار⁽¹⁾.

وذهب ابن جني في تعليقه لهذه المسألة بأن هذه الزوائد لإفادة المعنى، وليس الغرض منها إلحاقاً باللفظ، فقال: "فلما كانت هذه الزوائد في هذه المثل إنما جيء بها للمعاني حسواً إن هم جعلوها ملحقةً بذوات الأربعة أن يقدر أن غرضهم فيها إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ"⁽²⁾ وأورد أمثلة على الإلحاق مثل شَمَل، وَجَهَوْرَ، وَيَبْطَر، ودليله ما قاله أبو عثمان في اللاحق: "إنّ أقيسه أن يكون بتكرير اللام، فقال: باب شملت، وصعرت، أقيس من باب حوقلت، وبيطرت، وجهورت"⁽³⁾.

وهذا التعليل يفسر لنا الإشارة إلى أن الألف في (فاعل) ليست للإلحاق وإنما جاءت لغرض دلالي مقصود، على نحو: رواة معنى المشاركة، أو التكثير، أو بمعنى الثلاثي على نحو ما مرّ ذكره نصاً.

إلا أن الملاحظ إغفاله للتعليل لما جاء من بناء (فاعل) على معنى الثلاثي، مع النص على أن الزيادة إنما تكون لغرض دلالي.

ولم تكن الزيادة على الفعل الثلاثي (فعل) بلا مسوغ دلالي؛ إذ لا بد من معنى، فزيادة المباني تدل على زيادة المعاني؛ وبناء (فاعل) الزيادة فيه داخلية، وذلك بمدة الصوت بالفتحة لتكون ألفاً؛ فالألف في حقيقتها الصوتية تساوي فتحتين؛ وبعبارة أدق مدة النطق بالألف تساوي مدة النطق بفتحتين، فتكون الزيادة على (فعل) في الواقع (فتحة واحدة)، بما سمّاه ابن جني مطل الحركات، وليتضح ما حصل من تحوّل الفعل الثلاثي المجرد من (فعل) إلى (فاعل)، يمكن ملاحظة ما يأتي:

(1) الخصائص: 224/1.

(2) م. ن: 224/1.

(3) م. ن: 226/1.

فالزيادة على نحو ما يظهر في التخطيط الصوتي زيادة (ح) الحركة في (فاعل). وبذلك يتضح دقة النظر العلمية لدى ابن جني في تعليل الظاهرة اللغوية وتحليلها ويمكن توضيحها على القراءة المقطعية الآتية:

كَتَبَ ← كَتَبَ ←	كَاتَبَ
ص ح/ص ح/ص ح	ص ح ح/ص ح/ص ح

ص: صامت، ح: حركة

المطلب الثاني

التعلييل الصرفي لأبنية الأفعال المزيدة بحرفين:

1. التعلييل الصرفي لبناء (افتعل):

وهي من الصيغ الفعلية المزيدة بحرفين وهما الهمزة والتاء قبل فائه وبعده، فذكر ابن جني في معرض حديثه عن الإدغام الأصغر الذي هو "تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام"⁽¹⁾ وهو على ضروب، من ذلك: "أن تقع فاء افتعل صاداً أو ضاداً، أو طاء أو ظاء، فتقلب لها تاؤه طاء. وذلك نحو اضطرب، واضطرب، واطّرد، واطّلم. فهذا تقريب من غير ادغام"⁽²⁾ كما ذكر اضطجع، فتاء افتعل حين قلبت طاء لأجل تقريب الصوت من الصوت أي تقريب صوت الطاء من صوت الصاد وصوت الضاد، فصارت اضطرب واضطرب.

وقال أيضاً: "ومن ذلك أن تقع فاء (افتعل) زائاً أو دالاً أو ذالاً، فتقلب تاؤه لها دالاً، كقولهم: ازدان، وادعى (واذكر واذكر)"⁽³⁾.

وعند توضيحنا لذلك نقول: إنَّ ازدان أصلُ الفعل قبل الزيادة: زان ثم عند زيادة الهمزة قبل فاء الفعل والتاء بعده صار: ازتان-ثم قلبت التاء دالاً لتقريبها من صوت الزاي فصارت ازدان.

(1) الخصائص: 143/2؛ وينظر: 351/2.

(2) م.ن، وينظر: 165/3.

(3) م.ن. 144/2.

أما (ادعى) فأصله مجرد من الزيادة -دعا- وعبد الزيادة صار: ادتعى وبعد قلب التاء دالاً، صار في الفعل دالان متتاليان، حينئذٍ لا بدّ من الإدغام فكان الفعل: ادعى، قال ابن جنّي: "فأما ادعى فحديثه حديث أطرد لا غير في أنّه لم تقلب قصداً للإدغام، لكن قلبت تاء ادعى دالاً، كقلبها في ازدان، ثم وافقت فاءه الدال المبدلة من التاء فلم يكن من الإدغام بُد".⁽¹⁾

والفعل (اذكر) فأصل حروفه، ذكر، ثم زدنا عليه الهمزة والتاء فصار: اذتكر، وقلبت التاء دالاً لتقريبها من صوت الدال الذي هو فاء الفعل فكان الفعل: اذكر، وذهب إلى أنّ هناك مَنْ أبقي الفعل على حاله وهناك من أجراه مجرى الدال بالجهر، فآثروا إدغامه بالدال، ليكون صيغة (اذكر) وشبهها — اسّمع واصّبر وأصلها: استمع واصطبر. قال: "وأما اذدكر (فمنزلة بين) ازدان وادعى...".⁽²⁾

أما سيبويه فقد منع اذدكر و أوجب الإدغام قال: "اذكر، دعاهم إلى ادغامه أنهما في حرفٍ وقد كان يقع الإدغام فيها في الانفصال".⁽³⁾ فعّل ذلك بقوله: "إنّما منعه أن يقولوا مذدكر كما قالوا: مُزدان، أنّ كل واحد من الدال والذال قد يدغم في صاحبه في الانفصال فلم يجز في الكلمة الواحدة إلا الإدغام".⁽⁴⁾

أما ابن السّراج فقد ذهب إلى أنّ التاء مهموسة والزاي من (ازدان) مجهورة فأبدلوا من التاء حرفاً من موضعها مجهوراً وهو الدال كذلك (افتعل) من اذكر يدّكر، أو اذكر يذكروا إذ يقول: "وكان الأصل: مذدكر ثم أدغمت الدال في الدال؛ لأن حق الإدغام أن يدغم الأول في الثاني وهو أكثر كلام العرب، ومن العرب من يكره أن يدغم الأصلي فيما هو بدل من الزائد، فيقول مُدكّر وهي قليلة: فهذا لا تعدّ فيه الدال بدلاً لأنه قلب، وبدلٌ لإدغام".⁽⁵⁾

(1) الخصائص: 2/ 144.

(2) م.ن. ؛ وينظر: 1/ 352.

(3) الكتاب: 4/ 475.

(4) شرح الشافية: 3/ 287.

(5) الأصول في النحو: 3/ 271.

وتعليل ابن جني هو: عند قلب تاء (افتعل) إلى حرف من جنس حرف الفاء أوله الصفة ذاتها من الجهر والهمس فالإدغام أولى وهو بهذا يذهب مذهب سيبويه. والتعليل الذي ذهب إليه في المقاربة بين الإدغام التام في (مذكر) بين صوتي الدال والذال المنقلبة أساساً من التاء، وبين عدم الإدغام التام في (مزدان) بين الزاي والذال المنقلبة أساساً من التاء كذلك، تعليل صوتي، مذهب به إلى الافتراق في الحيز الصوتي بين الزاي والذال، فالزاي صوت أسناني لثوي و صِفته الانفجار، في حين أنّ الدال صوت أسناني صفته الانفعالية⁽¹⁾، وإنما قلبت التاء دالاً في (افتعل) ليتوافق الذال والزاي في صفة الجهر ليس إلّا.

مع مسألة أخرى ذوقية تتعلق باستساغة النطق بمذكر مدغماً، وعدم استساغة ذلك النطق بالإدغام التام في (مزدان) لتتحول إلى (مدان)، وقد نسبته إلى ذلك ابن السراج من طرف خفي، بقوله: "ومن العرب من يكره أن يدغم الأصلي فيها هو بدل في من الزائد" والكرهية تندرج تحت مسألة الذائقة اللغوية الخاصة في اللغة العربية. أما إذا كان الفعل معتل الفاء نحو اتقى - مضارعه يتقى فأصله وقى وعند دخول حرفي الزيادة، الهمزة والتاء عليه ليكون صيغة (افتعل)، نقول - أوتقى -، قال ابن جني: "وقد حذفت الفاء وجُعِلَت تاء افتعل عوضاً عنها"⁽²⁾ والأصل: اتقى يتقى. ثم ذكر مثلاً آخرًا وهو: (اتجه) وأصله - وَجَهَ - وبإضافة حرفي الزيادة (الهمزة والتاء) قبل فائه وبعدها، نقول (أوتجه) فحُذِفَت الفاء وجُعِلَت تاء افتعل عوضاً عنها فصارت اتَّجَهَ.⁽³⁾

أما الفعل اتخذت فيقول ابن جني: "فليس تأؤه بدلاً من شيء بل هي فاء أصلية بمنزلة اتبعت من تبع"⁽⁴⁾ فالفعل - اتَّخَذَ - أصله أخذ، دخلت عليه الزيادة فصار - اتَّخَذَ - فالهمزة الثانية هي فاء الفعل قلبت تاء وأدغمت مع تاء افتعل فصار الفعل (اتَّخَذَ)، إذن

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص 269-270.

(2) الخصائص: 288/2.

(3) م.ن.

(4) م.ن: 289/2.

التاء الأولى هي فاء الفعل الأصلية، وكذلك الحال في الفعل (اتَّبَعْتُ) من تبع، دخلت عليه الزيادة فصارَ (اتتبع) فأدغمت فصارت اتَّبَعَ، فالفاء الأولى هي فاء الفعل الأصلية.⁽¹⁾

ثم ذكر أمثلة أخرى مثل: اتَّمنَ واتَّهلَ من الأمان والأهل، فالفعل -أمن- عند دخول حرفي الزيادة عليه يكون (أتَّمن) وبقلب الهمزة الثانية التي هي فاء الفعل إلى تاء يصير الفعل (اتتمن)، وبإدغام المثليين يكون الفعل (اتَّمنَ). وكذلك الفعل اتَّهلَ، وزاد ابن جني قائلاً: "إنَّ لفظ هذا إذا لم يدغم يصير إلى صورة ما أصله حرف لين. وذلك قولهم في (افتعل) من الأكل: ايتكل، ومن الإزرة: ايتزر. فأشبهه حينئذٍ (ايتعد) في لغة من لم يبدل الفاء تاء، فقال: اتَّهلَ واتَّمنَ لقول غيره: ايتهلَ وايتمن. وأجود اللغتين (إقرار الهمزة) قال الأعشى:

أبا تُبَيْتٍ! أَمَا تَنَفَّكُ تَأْتِكُلُ⁽²⁾

فإقرار الهمزة بدلاً من قلب واو الفعل تاء مع الإدغام تصوير: اتَّكَلتَ فهنا يصبح الفعل مشتقاً من الوكالة والوكيل.⁽³⁾ ورأي ابن جني عندها قال: "وأجود اللغتين إقرار الهمزة"⁽⁴⁾. وهو ما نراه الأرجح كي لا تخرج الصيغة عن مدلولها.

ولم يعلل ابن جني السبب في قلب الواو تاء في (اوتقى) من الناحية الصوتية، والأمر كذلك في كل الأفعال المعتلة من الفعل المثال الواوي، نحو: اتَّادَ، واتَّجدَ، واتَّجرَ تدارك الوجور،⁽⁵⁾ واتَّجهَ، واتَّحدَ، واتَّخمَ، واتَّيدَ [أخذ ديتة]، واتَّزنَ، واتَّسخَ، واتَّسعَ، واستنقَ، واتَّسمَ، واتَّصفَ، واتَّسلَ، واتَّضعَ، واتَّعدَ، واتَّعظَ، واتَّقدَ، واتَّكأَ، واتَّكلَ، واتَّهبَ، واتَّسهمَ، وفيما يظهر فإنَّ العلة في ذلك علة صوتية، مرتبطة بالحيز الصوتي للواو، فحيزه: الطبق اللين من الفم مع مؤخر اللسان، لينتج، الواو النصف المعتلة، ومن

(1) م.ن: 289/2.

(2) الخصائص: 290/2. والبيت للأعشى. ينظر: ديوانه: 217.

(3) م.ن: 290/2.

(4) م.ن.

(5) مختار الصحاح: 710.

طريق رفع مؤخر اللسان، اتجاه منطقة الطبّق اللين على نحو يسمح بمرور الهواء، إلا أنه مع احتكاك طفيف.⁽¹⁾

وهذا التوصيف النطقي ينطبق تماماً على الواو في حالة نطقها على الأصل المفترض في الفعل المثال المزيد بالألف والتاء؛ نحو: اوتقى واوتسق واوتهم، وهو واقع نطقي صعب المنال، مما دعا المتكلم إلى قلب الواو إلى تاء ثم إدغامهما في التاء المزيدة لإرادة الخفة واليسر، والمسوّغ العلمي لقلب الواو تاء، أن الواو الموصوفة بنصف المعتلة مخرجهما من الطبّق اللين مع مؤخر اللسان، ولما كانت التاء صوتاً أسنانياً لثوياً مع طرف اللسان ومقدمه، وبذلك ينبين اقترابهما في المدرج الصوتي، فناسبت قلبها تاء مع اختلافهما في الصفة فالفاء مهموسة والواو مجهورة.⁽²⁾

وهذا عينه تعليل القدماء، يقول الرضي في تعليل قلب الواو تاء بأنّ "التاء قريبة من الواو في المخرج لتكون التاء من أصول الثنايا، والواو من الشفتين".⁽³⁾

ويقول ابن يعيش: "وقلبوا إلى تاء؛ لأنها حرف جلدّ قوي لا يتغير بتغير ما قبله، وهو قريب المخرج من الواو، وفيه همس مناسب لين الواو".⁽⁴⁾

فابن يعيش يقارب في بيان سبب القلب بين التقارب في المخرج وصفة اللين في الواو التي تقارب من صفة الهمس في التاء، مع أنّ أبا الحسن الأشموني يذهب إلى أنّ السبب في القلب "عُسْر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف؛ لأنّ حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس".⁽⁵⁾

والوصف بالعسر توصيف دقيق، إذ على اللسان حين النطق بالواو الارتفاع من مؤخره، ثم النطق بالتاء بارتفاع من مقدّمه، وهي عملية نطقية صعبة، فجرى النطق

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 271-272.

(2) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 274.

(3) شرح الشاطبية: 80/3.

(4) شرح المفصل، ابن يعيش: 37/10؛ وينظر: المحقق على شرح الشاطبية: 80/3.

(5) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 133/4.

بالإبائه اللسان مرة واحدة على التاء بعد قلب الواو تاء، وإدغام التاء بالتاء لما في ذلك من سهولة ويسر.

2. التعليل الصرفي لبناء (انفعل):

وهي من الصيغ المزیدة بحرفین على أصل الفعل الثلاثي، قال ابن جنّي: "ومن قولهم: انداح بطنه أي اتسع، وليس هذا من غلط أهل الصناعة. وذلك أنّ انداح: انفعل، وتركيبه من دوح"⁽¹⁾، وزاد على ذلك في كتابه المنصف قائلاً: "واعلم أنّ انفعل إنّما أصله من الثلاثة ثم تلحقه الزيادات من أوله نحو: قطعته فانقطع وسرّحته فانسرح"⁽²⁾ وأضاف بأنّ معناه للمطاوعة إذ قال: "إنّما جاء في كلام العرب للمطاوعة. ومعنى المطاوعة. أن تريد من الشيء أمراً فتبلغه"⁽³⁾.

ويعلل مجيء (انداح) على بناء (انفعل) من دون أن يكون على القياس (اندوح) لما طرأ عليه من الإعلال؛ كونه مشتقاً من الفعل الواوي؛ داح يدوح بمعنى اتسع وإشارة ابن جنّي إلى أنّ (انداح) لم يكن "من غلط أهل الصناعة" للنص على أنّه من الفعل الثلاثي (داح) وليس من الفعل (ندح)، فانداح: "اشتقاقه من الدوح وهو السّعة"⁽⁴⁾ يقول الزبيدي: "وداح بطنه ودوّح: انتفخ وعظم واسترسل إلى أسفل، من سِمنٍ أو علة... وداحت الشجرة تدوح إذا عظمت"⁽⁵⁾.

وهذا يُحيلنا إلى صحة ما ذهب إليه ابن جنّي في تعليل مجيء (انداح) من (دوح)، وذلك للتنبيه على أنّ (انداح) قد طرأ عليه الاعتلال، فلم يكن على بناء (اندوح).

(1) الخصائص: 286/3-287؛ وينظر: المزهر للسيوطي: 317/2.

(2) المنصف: 72/1.

(3) م.ن: 71/1؛ وينظر: للمتع في التعريف: 189-190-191.

(4) تاج العروس: 168/7 (ندح).

(5) م.ن. : 366/6 (دوح).

فلما كانت (انداح) من (دوح) عُرِضَ لها الإعلال، والأصل فيها (اندوح)؛ وسببُ الإعتلال فيها رادُّ إلى تحرّك الواو وانفتاح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً لذلك، على القاعدة المشتهرة في الإعلال "أنَّ الواو والياء إذا تحركتا أو انفتحت ما قبلهما قلبتا ألفاً".⁽¹⁾ وعلى ذلك فلو كانت (انداح) مشتقة من (ندح) لكان الفعل المزيد منه (انندح)، ومأتى الإشكال في ذلك دلالة (ندح ودوح) على الاتساع. قال ابن منظور: "الندح: ما اتسع من الأرض"⁽²⁾ وفي (دوح) يقول ابن منظور: "الدوحة: الشجرة العظيمة المتسعة".⁽³⁾

أمّا ابن عصفور فقد وضّح ذلك بالاشتقاق من أنَّ مندوحة، ليس مشتقة من انداح، فقال: "قاسد؛ لأنَّ انداح: "انفعل" ونونه زائدة. ومندوحة، مفعولة نونه أصلية، إذ لو كانت زائدة لكانت "منفعله". وهو بناء لم يثبت في كلامهم. فهو على هذا، مشتق من الندح، وهو جانب الجبل وطرفه"⁽⁴⁾.

وقد ذكر سيبويه أمثلة على هذا البناء منها انطلقت وانكشيت وانجرتُ وانسللت.⁽⁵⁾

أما المُبرّد فقد ذهب إلى أنَّ الفعل يُسَكَّن أوله فتلاحقه ألف الوصل فتكون على مثال (انفعل).⁽⁶⁾ وقد ذكر أمثلة على ذلك، فقال: "كسرتُه فانكسر فإن المعنى أني أردتُ أردتُ كسره فبلغت منه إرادتي وكذلك قطعته فانقطع وشويت اللحم فانشوى ودفعته فاندفع".⁽⁷⁾ فقصد المُبرّد أنه لم يكن ثمة تعمد في فعل الحدث فتحصل النتيجة أنه بلغ حدوث الفعل بإرادة متعمدة وهذا يفسّر بأنَّ الصيغة لما كانت بإرادة الفرد نفسه فهي

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 228/5؛ والمنصف، 378؛ والخصائص: 147/1.

(2) لسان العرب: 613/2 (مادة ندح).

(3) م.ن: 436/2 مادة (دوح).

(4) الممتع في التصريف: 29/1.

(5) الكتاب: 76/4؛ وينظر: 282-283/4.

(6) المقتضب: 101/2.

(7) م.ن: 104/2.

تأتي لمعنى المطاوعة؛ لأنها تطاوع صاحبها كقول سيبويه: "وفي فاعلته فتفاعل، نحو ناولته فتناول، وفتحت التاء؛ لأن معناه معنى الانفعال والافتعال؛ قال يتحول معناه معنى يتفعل في فتحة الياء في المضارع. كذلك نقول: تناول يتناول، فتفتح الياء ولا تكون مضمومة كما كانت يناول، لأنَّ المعنى المطاوعة معنى انفعال وافتعل"⁽¹⁾.

وقال الرضي: "وهو في الأغلب مطاوع فعَل... لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة، وهي قبول الأثر وذلك مما يظهر للعيون كالكسر والقطع"⁽²⁾ أي صار كالشيء المحسوس أو الملموس.

المطلب الثالث

التعليل الصرفي لأبنية الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف:

- التعليل الصرفي لبناء (استفعل):

قال ابن جنّي: "إنهم جعلوا (استفعل) في أكثر الأمر للطلب، نحو استسقى واستطعم واستوهب... فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد ثم وردت بعدها الأصول، الفاء والعين واللام، فهذا من اللفظ وفق المعنى"⁽³⁾ وقد علل ذلك قائلاً: "وذلك أنَّ للفعل والتماسه والسعي فيه والتأني لوقوعه تقدّمه، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤال فيه... فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزوائد التي وضعت للالتماس والمسألة"⁽⁴⁾.

فحروف الزيادة الألف والسين والتاء عند دخولها على الفعل الثلاثي المجرد لإفادة معنى الطلب، ومعانٍ أُخرى كالإجابة والتحول وبمعنى (تفعل) وبمعنى (فعل)⁽⁵⁾.

(1) الكتاب: 4/65-66.

(2) شرح الشافية: 1/108.

(3) الخصائص: 2/155-156.

(4) م.ن.

(5) ينظر: الكتاب: 4/70؛ الممتع في التصريف والتصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي

الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669هـ)، مكتبة لبنان، الطبعة:

الأولى 1996: 1/194-195؛ وشرح الشافية: 1/110.

أمّا قول ابن جنّي في باب تعارض السماع والقياس: "إذا تعارضاً نطقاً بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسّه في غيره؛ وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿ اسْتَحْذِرُوا عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانَ ﴾ [سورة المجادلة من الآية 13] فهذا ليس بقياس؛ لكنّه لا بد من قبوله؛ لأنك إنّما تتطّق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره" (1).

وحين وازن ابن جنّي بين الفعل (استحوذ) والفعل (استنوق) و(استتيس) و(استفيل) ذكر أنّ (استحوذ) مشتق من فعل معتل (حاذيحوذ) قال: "فأما قولهم (واستنوق الجمل) و(استتيس الشاة) و(استفيل الجمل) فكأنه أسهل من استحوذ، وذلك أنّ استحوذ قد تقدّمه الثلاثي معتلاً" (2) مستشهداً بقول الراجز:

يحوذُهنَّ ولَهُ حُوذِيٌّ كما يحوذُ الفئلةَ الكميّ (3)

وذكر أيضاً أنّ الفعل يشتق من الحدث لا من الجوهر (*)، ومقصود ابن جنّي بالحدث -فيما يبدو- أي المتصرف، لا الجامد، وربما يكون المقصود باللفظ (الحدث) المصدر، كونه: الحدث المجرد من الزمان، فهو يذهب مذهب البصريين في أنّ المصدر أصل المشتقات (4).

وبتين لنا من كلامه أنّ مجيء (استنوق واستتيس) على خلاف القياس: (استنوق واستتاس)، لعلتين: أولهما: اشتقاقهما من الجوهر، والعلّة الثانية: كثرة الاستعمال فصار أسهل عليهم، وكما في المخطط الآتي:

(1) الخصائص: 118/1.

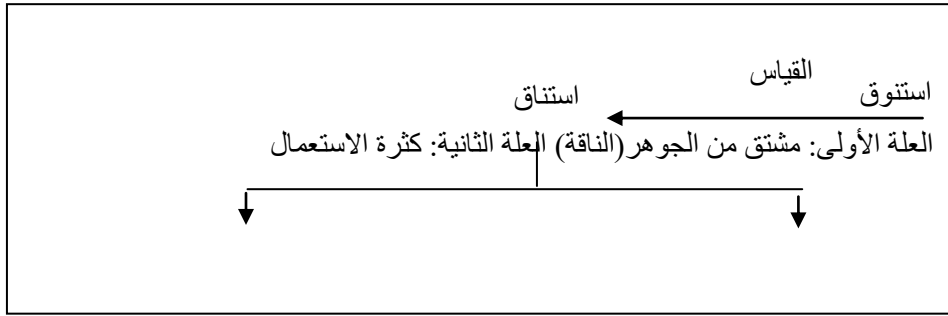
(2) الخصائص: 119/1.

(3) البيت للشاعر روبة بن العجاج، ديوانه: 70. الحوذي: السائق المجد المستمر على السير. والحوذ أو الحوز: السوق الشديد، ينظر: الخصائص: 119/1، الهامش: (1).

(*) الجوهر: المادي المحسوس، التعريفات، الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني، ضبط حواشيه وفهارسه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

الطبعة الثانية، 1424هـ-2003م: 79/1، والعرض: الذهني المجرد. ينظر: م.ن: 149/1.

(4) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 191/1.



أما سيبويه فقد قال: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء" (1) لذا عدّ ابن جنّي الأفعال (استنق واستنق) شاذة، إذ قال: "إن استنق واستنق شاذّ، ألا تراك لو تكلفت أن تأتي باستنق من الطود لما قلت استنق، ولا من الحوت استنق، ولا من الخوط استنق؛ وكان القياس أن تقول: استنق، واستنق واستنق" (2).

ولا بد من الإشارة إلى مسألتين هنا فيما تقدم من كلام ابن جنّي في تعليل مجيء (استنق واستنق، واستنق واستنق) على خلاف القياس؛ أولها: التفريق بين (استنق) من جهة وبين (استنق واستنق) من جهة أخرى، إذ إن (استنق) مشتق من الفعل (حاذ يحوذ)، أي إنه مشتق من فعل متصرف، في حين أن الأفعال الثلاثة المذكورة آنفاً مشتقة من أسماء جامدة وهي الناقّة والنيس والفيل.

فتكون بذلك العلة في تصحيح (استنق) غير العلة في تصحيح الأفعال الثلاثة. نستدل من قول ابن جنّي أنه ليس كل ما جاء على بناء (استنق) هو قياس بل هناك ما هو شاذ، وذهب أيضاً إلى أن الشيء وإن شذ في الاستعمال وقوي في القياس، كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله (3). قال ابن جنّي: "فإذا كان كذلك وجب أن يكون استنق مشتقاً من المصدر. وكان قياس مصدره أن يكون معتلاً، فيقال: استنق كاستعانة واستشارة" (4).

المبحث الثالث

(1) الكتاب: 120/1.

(2) الخصائص: 119/1؛ وينظر: م.ن: 125/1.

(3) الخصائص: 125/1.

(4) م.ن.

التعليل الصرفي لأبنية الأفعال الملحقة

1. تعليل تغيير البنية لتغيير المعنى:

تتغير البنى الصرفية تبعاً لتغير المعاني الدلالية للألفاظ، فتغير البنية يكون دلالياً وصوتياً، لما يتطابق مع مقتضى الحال، قال ابن جني: "صَرَ الجندب فكررُوا الراء لما هناك من استئطالة صوته، وقالوا: صرصر البازي فقطعوه، لما هناك من تقطيع صوته"⁽¹⁾ فكانت مضاعفة الفاء في (صَرَ) لإرادة معنى جديد، وذلك لمحاكاة صوت البازي المستطيل المرجع.

وقد سبقه الخليل لدى حديثه عن المضاعف قائلاً: "والمضاعف... ما كان حرفاً عَجَزَه مثل حرفي صدره"، وذلك بناءً يستحسنه العرب... ويُنسب إلى الثنائي لأنه يضاعفُهُ، ألا ترى الحكاية أن الحاكي يحكي صلصلة اللجام فيقول صلصل اللجام"⁽²⁾ وزاد على ذلك بقوله: "فالتقلُّ مدَّ والتضاعفُ ترجيعُ يخفُّ"⁽³⁾. فيكون في التكرير طلباً للخفة كذلك.

وذكر الرضي: "أنَّ الكوفيين قالوا زلزل من زلَّ وصرصرَ من صرَّ ودمدمَ من دمَّ لاتفاق المعنى"⁽⁴⁾. ولعلَّ الخفة مقصودة في البنية كاملة: (فَعَلَّ) بالانتقال من الفتح السكون ثم إلى فتح اللام الأولى والثانية، وإشارة الخليل إلى الخفة في (فَعَلَّ) يدلُّ على الثقل في الفعل الثلاثي المضعف، الذي: "عينه ولامه من جنس واحد"⁽⁵⁾. ولعلَّ سَبَبُ الثقل متأتٍ أساساً من كون الفعل المضعف يُخالفُ أصل الفعل الذي يكون على (فَعَلَّ)؛ أي بحركة في فائه وعينه ولامه، والذي سوَّغ الإدغام فيه كون عينه ولامه من جنس واحد، هروباً من الأثقل إلى الثقيل، فالاحتياج يكون بـ "إعمال العضو الذي يخرج منه

(1) الخصائص: 66/1.

(2) العين: 55/1.

(3) م.ن: 56/1.

(4) شرح الشافية: 366/2.

(5) التطبيق الصرفي، 23.

الحرف مرتين، فيكثر العمل على العضو الواحد، وإذا كان الحرفان غيرين لم يكن الأمر كذلك".⁽¹⁾

إذن نطق الحرف بإعمال مرة واحدة، أخفّ من نطق الحرفين من جنس واحد، لما فيه من إعمال اللسان مرتان، على ثقله الذي أشار إليه الخليل آنفاً، ونصّ عليه سيبويه: "اعلم أنّ التضعيف ثقيلٌ على ألسنتهم، وأنّ اختلاف الحُرُوف أخفّ عليهم من أن يكون في موضع واحد".⁽²⁾

فهناك في القانون الصوتي، ثقيل وأثقل؛ على نحو التوضيح الآتي:
ردّ ثقيل، و ردّد أثقل.

ولذا فنكريرُ فاء الثلاثي المضعّف ليتحول إلى بناء (فَعَلَل) هروبٌ من التّقليل والأثقل للذين هما: صرّ وصرر إلى الأخف صرصر.

ولا شكّ أنّ تكرار أصليين في الرباعي أو تضعيفه دليل على تطور اللغة ونمائها نظراً لوجود مناسبة بينها وبين المعنى الذي تدل عليه، ومن ذلك الدلالة الصوتية التي أشار إليها ابن جني، كون تلك الأصوات تدل على معانٍ حسّية مسموعة.

ومع ذلك فيبقى القول بأن الإلحاق بالفعل الرباعي المجرد (فَعَلَل) على نحو: بَعَثَر ودحرج، أو المضاعفة التي تجري على الأفعال الثلاثية المضعفة كان لعلتين: أولهما: طلباً للخفة فراراً من ثِقَل التضعيف. وثانيها: الغرض الدلالي الذي تحقّقه الصيغة الجديدة، على نحو ما هو منظور في الفرق الدلالي بين صرّ وصرصر.

2. التعليل الصرفي في امتناع إدغام الملحق:

ذكر ابن جني في باب الامتناع عن نقض الغرض، امتناع العرب من إدغام الملحق، إذ أريد به معنى الزيادة والتكثير. فلو أدغم لتغيّر المعنى، فقال: "فمن ذلك امتناعهم من إدغام الملحق؛ نحو جَلَبَبَ، وثَمَلَلَ، وشَرَبَبَ (ورَمِدِدَ ومَهْدَدَدَ)؛ وذلك أنك إنما أردت بالزيادة والتكثير البلوغ إلى مثالٍ معلوم"⁽³⁾. فلم يكن الإلحاق في العربية

(1) الممتع في التصريف: 314/1.

(2) الكتاب: 417/4.

(3) الخصائص: 235/3.

ظاهرةً بلا مسوغات، فالإلحاق: "إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة، فنوات الثلاثة يبلغ بها الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة يبلغ بها الخمسة. ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب؛ لأن ذوات الخمسة غاية الأصول، فليس وراءها شيء يلحق به شيء".⁽¹⁾ فالأبنية العربية ثلاثية ورباعية وخماسية لا غير. فجلبب ملحق بدحرج، فأصله ثلاثي على بناء (فعل)، زيدت عليه اللام ليكون على بناء (فعلل).

وعلى هذا الأساس امتنع الإدغام فيه؛ وذلك لانتقاض الغرض الذي بسببه جعل ملحقاً، ألا وهو إرادة معنى الزيادة والتكثير والتجديد في المعنى كذلك. قال ابن جني: "قلو أدغمت في نحو شربب فقلت شربب، لانتقاض غرضك الذي اعتزمته: من مقابلة الساكن بالساكن والمتحرك بالمتحرك، فأدى ذلك إلى ضد ما اعتزمته، ونقض ما رُمته. فاحتمل التقاء المثلين متحركين"⁽²⁾. إذ لو أدغم المثلان لتغير اللفظ وتغير المعنى، بل ربما انقلب إلى ما يضاده في الدلالة.

وهذا مذهب الرضي، قال: "إن كان التضعيف للإلحاق امتنع الإدغام: في الاسم كان كقردد أو في الفعل كجلبب" وذلك: "لأن الغرض بالإلحاق الوزن؛ فلا يكسر ذلك الوزن بالإدغام".⁽³⁾

ويقول سيبويه: "وإذا حقرت ألدند ويلندد، وحذفت النون كما حذفتها من عفنجج، وتركت الدالين، لأنهما من نفس الحرف. ويدلك على ذلك أن المعنى معنى ألد".⁽⁴⁾ وقال الرضي: "أقول: إنما كان الندد: أفعنل ؛ لأن ألدند أو بلنددا بمعنى الألد وهن مشتقات من اللد وهو شدة الخصومة ولولا ذلك لقلنا: إن فيه ثلاثة أحرف غالبية

(1) المنصف: 34/1-35، وينظر: أبنية الإلحاق في الصّاح دراسة وتحليل، مهدي بن علي بن مهدي

آل ملحان القرني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى/المملكة العربية السعودية، 1416هـ-1966م

:11-15.

(2) الخصائص: 235/3-236.

(3) شرح الشافية: 240/3-241.

(4) الكتاب: 430/3.

زيادتها في مواضعها: الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول والنون الثالثة الساكنة والتضعيف قلنا: إن نحكم بزيادة اثنين منها: إما الهمزة والنون فهو من لدد وإما النون وأحد الدالين فهو من ألدو وإما الهمزة وإحدى الدالين فهو من لند لكنّا اخترنا الوجه الأول⁽¹⁾.

وقال السيوطي: "(الندد) و(النجج) فإنّ نونهما وجيم (النجج) زيدت لأجل الإلحاق فلا يجوز الإدغام"⁽²⁾.

ومما نخلص إليه أنّ حروف الزيادة إذا وقعت في أول الكلمة مثال حروف المضارعة- فهي تحمل دلالة المضارعة، فإذا كان في الفعل زيادة أخرى تخرج من معنى المضارعة إلى معنى الإلحاق مثل: اكتمل.

-القول في الحرف الزائد لا يكون للإلحاق إذا وقع في أول الكلمة إلّا إذا انضمّ لزيادة أخرى صار للإلحاق، قال ابن جنّي: "من ذلك الحرف الزائد، لا يكون للإلحاق أولاً؛ كهمزة أفعل وإفعل وإفعل، وأفعل وإفعل ونحو ذلك، وكذلك ميم مفعل ونحوه، وتاء تفعل ونحوه. فإذا انضمّ إلى الزيادة أولاً زيادة أخرى صارت للإلحاق. وذلك (نحو ألدد والنجج، الهمزة والنون للإلحاق. وكذلك يلدد، ويلنجج) فإذا زالت النون لم تكن الهمزة ولا الباء وحدهما للإلحاق، وذلك نحو ألد ويلج"⁽³⁾.

وعلى ذلك بقوله: "وعلة ذلك أنّ الزيادة في أول الكلمة إنما بابها معنى المضارعة، وحرف المضارعة إنما يكون مفرداً أبداً، فإذا انضمّ إليه غيره خرج بضامته إياه عن أن يكون للمضارعة، فإذا خرج وفارق الدلالة على المعنى جعل للإلحاق؛ لأنه قد أمن بها انضمّ إليه أن يصلح للمعنى"⁽⁴⁾.

قال ابن جنّي: "واعلم أنّ من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أنّ ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب؛ نحو قولك في قوله: كيف تبني من ضرب مثل جعفر: ضرب هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثله خيرب، أو خورب، أو

(1) شرح الشافية: 335/2.

(2) همع الهوامع: 483/3.

(3) الخصائص: 482/2.

(4) م.ن.

ضروب، أو نحو ذلك، لم يُعتقد من كلام العرب⁽¹⁾، ويعلّل ذلك بقوله: "لأنّه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً".⁽²⁾

فيكون الضابط للقاعدة: "ما قيسَ على كلام العرب من كلام العرب" على مبدأ الأقوى في القياس؛ فكلما كان المقيس عليه راسخاً في القياس كان المقيس أدعى للقبول، لينطبق عليه آنئذ قاعدة: "ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب".⁽³⁾

الخاتمة

في الختام وبعد رحلتنا مع عالمتنا الجليل ابن جنّي (ت: 392هـ) وفي مدة ليست بالقصيرة يمكن إجمال ما توصل إليه البحث:

- المنظور في الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة أنّ بناءه تحوّل من (فعل) الثلاثي المجرّد إلى (أفعل) المزيد وهذا التحوّل جاء بزيادة من خارج بنيته، ولمّا كان الأمر كذلك صارت الهمزة طارئة، فضلاً عن كونها مزيدة، فكانت عرضةً للتغيير، مع أنّها معرضةٌ للتغيير أساساً في أصلها في الواقع اللغوي، كونها أختاً للألف الذي هو من حروف العلة، فطروء الحذف عليها في الفعل المزيد الذي على بناء (أفعل) متقبّل، فالطارئ على الأصل أدعى للتغيير سواء أكان بالحذف أم بالقلب.

- إنّ مطل الحركة عند ابن جنّي وافق علم اللغة الحديث من مد الحركة لتصبح طويلة في صيغة (فاعل) أي زيادة الألف على (فعل)، فمطل حركة فاء الفعل صارت الفتحة ألفاً، وهذا يغيّر المعنى؛ لأنّ الصيغة تتغير من فعل إلى فاعل.

- جرى الدرس اللغوي لدى ابن جنّي ولا سيما في كتابه الخصائص على أساس محدد وواضح؛ وذلك باستقرار المسائل اللغوية المشكّلة وتجريدها وتبويبها ثم تقصّدها بالدرس والتحليل والتعلييل، ومن ذلك المسائل الصرفية المشكّلة التي عمد إلى تعليلها على وفق أقيسة اللغة العربية وضوابطها وقوانينها في تشكّل أبنيتها وتشكيلها.

(1) الخصائص : 115/1.

(2) م.ن.

(3) م.ن : 115/1.

-انتقال الدرس اللغوي على يد ابن جنّي واستأذه أبي علي الفارسي نقلة نوعية، كان بسبب النهج العقلي للتعاطي مع الظواهر اللغوية بمحاكمتها محاكمة عقيلة بالقياس والتعليل والتفصيل والتبويب، وعقلنة الدرس اللغوي وبرزت لما كان من أجواء ظهور التيارات الفكرية والمذاهب الكلامية القائمة على منح العقل الحرية في التفكير والاستنباط والمناقشة.

- القواعد اللغوية التي اجترحها ابن جنّي واستنبطها، وكذلك تلك التي اعتمدها، ضبط على أساسها الكثير من مسائل اللغة وقضاياها وظواهرها، فكانت تلك القواعد بمثابة المقاييس الثابتة التي يحاكم المسألة اللغوية على وفقها في التعليل والتحليل والتوجيه.

References :

- Farahidi -Khalil bin Ahmed al-Rahman al-Ain, Abu Abd al-Al Makhzoumi, Dr. Ibrahim -Basri, investigation: Dr. Mahdi al-al Hilal House and Library, Dr. T: 1/88, and -Al ,Samarrai-al Hussein Ahmed bin -see: Language Standards, , Abu al care of him Muhammad Awad bin Zakaria, Dr. took Faris Merheb and Miss Fatima Muhammad Aslan, Arab Heritage .624: .AD 2008-Revival House, Beirut, 1429 AH
- Hasan ibn -Lughah, Abu Bakr Muhammad ibn al-arat alJamh Dar ,Azdi, investigation: Ramzi Mounir Baalbaki-Duraïd al .Beirut, first edition, 1987: 2/1012 -ns Ilm for Millio-al
- Sihah is the crown of language and the authenticity of -Al Farabi, -Gawhari al-mmad alArabic, Abu Nasr Ismail bin Ha -Ilm Li'l-Ghaffour Attar, Dar al-investigation: Ahmad Abd al .CE: 5/1773 1987 - th edition, 1407 AH4 ,Beirut -Malayyin
- Saadi, -Qasim, Ali bin Jaafar bin Ali Al-Afmal, Abu Al-Al The ,(Saqili (deceased: 515 AH-Qatta' Al-known as Ibn Al .386/2 :1983-World of Books, Edition: First 1403 AH

- Fadl, -IArab, Muhammad bin Makram bin Ali, Abu a-Lisan al Ansari (d.: 711 AH), Dar Sader -Ibn Manzoor al Din-Jamal al .Beirut, fourth edition, 1414 AH: 11/467 -
- -bin Abd al Crown of the Bride, Muhammad bin Muhammad -Fayd, nicknamed Murtada, al-Husayni, Abu al-Razzaq al :Hidaya, Dr. T-Dar al ,Zubaidi, for a group of investigators .47/30
- -Muqtasid) by Abdul-Syntactic reasoning in the book (Al Ghani Muhammad Salih, -Jurjani, Shahir Abdul-Qaher Al College of Education, University of Mosul ,Master Thesis .16: AD 2012-AH 1433
- origin and Arabic grammar The grammatical vowel its The t: 120, and see: characteristics developmen Fath Othman bin Jinni, investigation: -workmanship of Abi al ition, an increased and Najjar, fourth ed-Muhammad Ali al revised edition (three parts), the General Cultural Affairs .185/1 :House, Baghdad, 1990
- Tasrif -Ibn Jinni, Explanation of the Book of Al Mansif by-Al -Fath Uthman bin Jinni Al-Mazni, Abu Al-by Abu Uthman Al Old Heritage Revival House, ,(Mawsili (deceased: 392 AH August -Hijjah in the year 1373 AH -Edition: The first in Dhul .AD: 1/2 1954
- cience of conjugation, Dr. Hashem Taha The polite in the s Fartousi, Abdul Jalil Abdul -Shalash, Dr. Salah Mahdi Al .Husseini: 47

- The Arabic to the Arabic structure The phonetic approach -structure has a new vision in Arabic morphology, Dr. Abdel -tion, Beirut 1400 AH Resala Founda-eeen, AlSabour Shah .66-AD: 65 1980
- -Buildings of Exchange, Kitab Sibawayh, Dr. Khadija Al First Edition, Beirut, , Hadithi, Library of Lebanon Publishers .Lebanon, 2003: 262 and beyond
- -IAkbar a-Muqtadab, Muhammad bin Yazid bin Abd al-Al Khaliq -investigator: Muhammad Abd al ,Azdi-Thamali al .72/1 :.Beirut, Dr -Azimah, scholar of books.
- Nahwi, known -Sari bin Sahl Al-Abu Bakr Muhammad bin Al (Sarraj (deceased: 316 AH-as Ibn Al **Fundamentals in** Risala -li, AlFat-Hussein Al-vestigator: Abd Alin , **Grammar** 1996 -Beirut, 1417 AH -Foundation, third edition, Lebanon .AD: 3/334
- Radi: 1/139; And see: The -Shafia by Al-of Al Explanation Baghdadi, the owner of the -witness in the treasury by Al s, third witnes-and he is the twenty ,treasury of literature Hajib's explanation, with an explanation of his -Shafia Ibn al .evidence: 4/58
- ers of disagreement between the Basran Fairness in matt and the Kufian grammarians: 1/12

The Morphological Reasoning in the Linguistic Lesson of the Structures of the Derived Verbs according to Ibn Jinni (T.: 392 AH):

Mosab Younis Tarki Salloum *

Hilal Ali Mahmoud *

Abstract

This study tackles the morphological reasoning in ibn Jinni's linguistic lesson in his book "Morphological phenomena characteristics", which represents the intellectual maturity of his linguistic lesson, and the study is proceeded in two basic aspects, the first aspect is the morphological reasoning of linguistic issues in general, the second aspect is the morphological issues that are addressed according to morphological and grammatical reasoning. This was addressed with lessons, analysis, statements and clarification by taking advantage of the views of former scholars such as khaleel, Sibawayh, Al-Marbar, Ibn al-Sarraj and Abu Ali al-Farisi, as well as the opinions of subsequent scholars such as Al-Radhi, Al-Syoti and others

Ibn Jinni brought up the problematic issues of morphological structures, whether they were verbs or nouns, and then proceeded to explain this problem in accordance with specific rules based on the nature of the hearing in linguistic use in Arabic, from the mental statement based on assessment as an asset derived from the structures, a rule of extract passive voice from the active voice, as well as measurement of general rules, in order to take into account the synonym, acronym, , to say in the continuity, anomalies and others.

Key words: listening, meaning, measurement.

* Master Student/Department of Arabic Language/ College of Basic Education /Mosul University.

**Prof/Department of Arabic Language/College of Arts/Mosul University.